

جدلية حرية الإعلام بالجزائر

بين الصراعات السياسية والمطالب الشعبية لحراك 22 فيفري 2019

The Dialectic of Media Freedom in Algeria:

Between Political Conflict and Popular Demands of HIRAK in 22 February 2019

شيهب عادل¹

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

Chiheb_adel@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/04/05 القبول 2020/08/28 النشر على الخط 2021/01/30

Received 05/04/2020 Accepted 28/08/2020 Published online 30/01/2021

ملخص:

مع عودة الممارسة الديمقراطية في الجزائر، أصبحت حرية الإعلام مرة أخرى قضية تثير قلقا كبيرا. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الثقافة السياسية المتقلبة في الجزائر والتي هي نتيجة للوضع السياسي المتعدد الثقافات في الجزائر. ولطالما كانت السياسة تدور حول علاقات القوة وتخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية داخل النظام السياسي. وبالتالي، فإن العملية السياسية كانت دائما مليئة بالصراعات والنزاعات المضادة والعداء المتجذر بين أصحاب المصلحة وقاعدة دعمهم. في هذا السياق نتساءل: كيف تمارس القنوات الإعلامية الجزائرية حريتها الإعلامية في ظل الصراع السياسي بين كل الفاعلين السياسيين وبين مطالب الشارع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: الاعلام، الصراع السياسي، الديمقراطية، المطالب الشعبية، الأنظمة غير الديمقراطية.

Abstract :

With the return of democratic practice in Algeria, media freedom has again become an issue of major concern. This is due largely to the volatile political culture in Algeria which is as a result of the multicultural status of the Algeria's polity. Politics have always been about power relations, the power game, and the allocation of economic resources for political gains within polity. The political process therefore has always been ridden by conflicts, counter conflicts and deep-rooted animosity between the stake holders and their support base. Within the context of this scenario, we ask this main question: How do the Algerian media channels exercise their media freedom under the political conflict between all political actors and between the demands of the Algerian peoples?

Key-Words: Media, Political Conflict, Democracy, Popular Demands, Non-democratic regimes.

1- مقدمة

بعودة الممارسة الديمقراطية في الجزائر منذ حراك 22 فيفري 2019 والذي يمثل ثورة الشعب الجزائري على نظام الحكم السابق، أصبحت تُشكل حرية وسائل الإعلام منذ هذا التاريخ من جديد مصدر قلق كبير لكل الفاعلين السياسيين في المجتمع (خاصة منها أحزاب المعارضة، المجتمع المدني والمواطن الجزائري كقاعدة سياسية). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الثقافة السياسية المضطربة التي تركزت في الجزائر نتيجة لوضع سياسي أوجده النظام الحاكم السابق في الجزائر منذ أزيد من 25 سنة خلت. والتي لطالما كانت فيها السياسة تدور حول علاقات القوة، وتخصيص كل الموارد منها الاقتصادية، الثقافية وحتى الاعلامية لتحقيق مكاسب تسمح باستمرار نفس السياسية داخل نفس نظام الحكم. لذلك، كان الاعلام يلعب دورا هاما في العملية السياسية من أجل الحد من الصراعات والمنافسات بين اللاعبين السياسيين وقاعدة دعمهم.

إن تعدد الثقافات والتوجهات الأيديولوجية والصراعات السياسية داخل المجتمع الجزائري، شكلت في العملية السياسية والإعلامية علاقة لا تموت. إذ ليس هناك شك في أن وسائل الإعلام يمكن أن تشكل مصدر توجيه للرأي العام. ومع ذلك، فإن المشكلة تكمن فيما إذا كان يمكن لوسائل الإعلام أن تكون موضوعية (نزيهة) في مواجهة الكثير من المتغيرات المتداخلة والمصالح المتعارضة في تناول القضايا الحساسة سياسياً وذات الأهمية الوطنية في خضم الصراع السياسي ومطالب الشارع الجزائري. وعليه فقد تشكل فهم مشترك ومتفق عليه بأن الديمقراطية وحرية الاعلام مترابطتان بقوة ويعزز كل منهما الآخر، إذ تحقق وسائل الإعلام الوظيفة الأساسية في العملية الديمقراطية، فهي بمثابة حلقة وصل بين أطراف العملية الديمقراطية (المواطنين وممثليهم السياسيين). كما أن وظيفة المعلومات وتمثيلها للفعل الديمقراطي في وسائل الإعلام يُعتقد أنها ستكون ذات أداء أفضل إذا كانت الوسائل الاعلامية حرة ومستقلة تماما (الاستقلالية التامة لوسائل الاعلام عن الدولة وعن هيئاتها كمصادر للسلطة). وهنا يمكن أن نشير الى أن الحرية الإعلامية هي شرط أساسي للإصلاح الديمقراطي في أي مجتمع كان¹. إن ثقافة الحرية المتاحة لممارسة الإعلام بصفتها "حارسة" للمجتمع، تجعل من المتوقع أن وسائل الإعلام تقدم المعلومات والأخبار بطريقة تجعل الجمهور يولد آرائه الخاصة دون توجيه منها. بمعنى آخر، يجب أن تكون وسائل الإعلام موضوعية وشفافة وموثوقة وذات مصداقية خارج رهان اللعبة السياسية التي تديرها السلطة أو الأحزاب السياسية. غير ان الممارسة الإعلامية لبعض وسائل الاعلام الجزائرية راحت تحاول فرض هيمنتها وسلطتها الإعلامية في تشكيل أو إعادة تشكيل الرأي العام بصورة ذاتية منبثقة سواء من السلطة او من هيمنة بعض الأحزاب السياسية كانت موالية أو معارضة.

¹ : See Hedwig, S (March 2002). 'In the name of democracy' The paradox of democracy and press freedom in post-communist Russia, Paper prepared for the ECPR Workshop on Political Communication, the Mass Media, and the Consolidation of Democracy, Turin, 22-27 March 2002.

ومع ذلك، هناك قلق متزايد من أن وسائل الإعلام لا تؤدي هذه الوظيفة بشكل صحيح. وهذا ما أكدته منتقدو وسائل الإعلام، بأن وسائل الإعلام المستقلة أغلبها تجارية وتسيطر عليها بضع شركات متعددة الجنسيات أو بعض الشخصيات النافذة في السلطة والدولة والتي تمثل في الغالب قوة معادية للديمقراطية داعمة للوضع الراهن ومغذية لمصالحها التجارية.¹

في كثير من الأحيان، تجعل وسائل الإعلام الناس يخافون من الأشياء الخاطئة، ويتم التسويق لها بشكل هستري وعلى أنها تهديد كبير للمجتمع والدولة، في حين أن القضايا الأكثر خطورة في مجتمعنا والصادرة عن الحكام والسياسيين تمر دون أن يلاحظها أحد²، ذلك أن وسائل الإعلام لا تساهم في نقلها للرأي العام (المجتمع)، وفي غالب الأحيان ما يؤدي التسويق الهستري للعديد من القضايا الهامشية إلى تدابير وتشريعات وحتى قوانين غير ضرورية، تعطل الممارسة الديمقراطية للمجتمعات.

لهذا السبب نجد العديد من الأطراف تستهدف وسائل الإعلام - بما في ذلك مسؤولو الدولة والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والناشطين المؤيدين للديمقراطية في الدول الاستبدادية - واستغلالها لتعزيز أهدافهم من خلال تكييف أنشطتهم مع منطلق تشغيل هذه الوسائل الإعلامية³ وفق المصلحة الاقتصادية أو الأيديولوجيا السياسية. وبالنظر إلى طبيعة الصراع السياسي والأيديولوجي داخل المجتمع الجزائري، من المحتمل أن تكون فيها العملية السياسية والإعلامية ذات علاقة لا تموت. إذ ليس هناك شك في أن وسائل الإعلام يمكن أن تشكل مصدر توجيه للرأي العام. ومع ذلك، فإن المشكلة تكمن فيما إذا كان يمكن لوسائل الإعلام أن تكون موضوعية (نزيهة) في مواجهة الكثير من المتغيرات المتداخلة والمصالح المتعارضة في تناول القضايا الحساسة سياسياً وذات الأهمية الوطنية في خضم الصراع السياسي ومطالب الشارع الجزائري.

إذ أنه من المتوقع من وسائل الإعلام الجزائرية (العمومية والمستقلة) أن تقدم المعلومات والأخبار بطريقة تجعل الجمهور الجزائري يولد آرائه الخاصة دون توجيه منها. بمعنى آخر، يفترض أن تكون وسائل الإعلام موضوعية وشفافة وموثوقة وذات مصداقية خارج رهان اللعبة السياسية التي تديرها السلطة أو الأحزاب السياسية. غير أن الملاحظ والمتبع للممارسة الإعلامية في بعض (أو قل جلها) وسائل الإعلام الجزائرية راحت تحاول فرض هيمنتها وسلطتها الإعلامية في تشكيل أو إعادة تشكيل الرأي العام بصورة ذاتية منبثقة سواءً من السلطة أو من هيمنة بعض الأحزاب السياسية كانت موالية أو معارضة، وقد تجلّى ذلك في استغلال الدولة ووسائل الإعلام المتاحة في الجزائر (العمومية والمستقلة) نحو تعبئة الرأي العام وإقناعه بالانتخابات الرئاسية وبضرورة الانتخاب بشهر 12 ديسمبر 2019 (الانتخاب أو عدم الانتخاب حق تكفله الممارسة السياسية كحرية ديمقراطية)، كما سعت بعض القنوات الإعلامية المستقلة الوقوف في الحملة الانتخابية إلى جانب بعض المرشحين دون غيرهم (كشفت العديد من القنوات الإعلامية توجهاتها المخالفة لأخلاقيات الحرية الإعلامية، وحتى إلى قانون أخلاقيات تغطية الانتخابات الذي وقعته كل القنوات الجزائرية مع كل المرشحين ومع اللجنة المستقلة للانتخابات).

¹ : McChesney, Robert W. 1999. Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times. University of Illinois Press.

² : Glassner, Barry. 1999. The Culture of Fear. New York: Basic Books.

³ : Vladislavjević, N. (May 2015). Media framing of political conflict: A review of the literature, Charlotte Elliott, University of Leeds, United Kingdom, p 2.

وفي هذا السياق، يمكن طرح التساؤل التالي: كيف تمارس القنوات الإعلامية الجزائرية حريتها الاعلامية في ظل الصراع السياسي بين كل الفاعلين السياسيين، وبين مطالب الشارع الجزائري؟

2- دور وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية:

2-1- الدور المفترض والحقيقي لوسائل الإعلام في الديمقراطية:

إن العلاقة بين الديمقراطية كممارسة سياسية ووسائل الإعلام كآلية من آليات تحقيقها هي علاقة تأثير متبادل، لكن حجم التأثير يختلف بين الطرفين وفقاً لطبيعة العلاقة بينهما، ووفق طبيعة النظام السياسي القائم (استبدادي تسلطي أو ديمقراطي تشاركي) ومدى سعيه لتحقيق الممارسة الديمقراطية. لذا فإنه لمن الخطأ أن نبنى مواقفنا السياسية والحكم عليها بالديمقراطية أو غير ذلك بناءً على ما تنقله وسائل الاعلام، وبتناسي أن إعلام ما بعد الحداثة يصنع المواقف والاحداث ولا ينقلها فقط، نظراً لكون إعلام اليوم هو إعلام تجاري تسويقي (تابع لمن يدفع أكثر)، وعليه فليس كل ما تنقله وسائل الاعلام عن سياسة الدولة أو مؤسساتها هو بالضرورة الحقيقة المطلوبة والمنشودة، لأنه ليس كل الحقيقة التامة ما تنقله وسائل الاعلام بل هو جزء منها (ما يتوافق مع مصلحتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية).

توفر تجربة الانتقال الحديثة لعالم ما بعد الواقع الاجتماعي أرضية ممتازة لدراسة العلاقة بين حرية الإعلام والديمقراطية، فمنذ عام 1991 تحركت العديد من بلدان العالم في اتجاهات مختلفة فيما يتعلق بعلاقة الحكومة بالإعلام. فالبعض مثلاً حرروا أجزاء كبيرة من اقتصاداتهم بما في ذلك وسائل الإعلام التي كانت في أيدي الدولة. وآخرون مثل رومانيا قاموا بتحرير الاعلام نسبياً مع مجموعة من القيود والضوابط القانونية. في حين العديد من الدول ظلت وسائل الإعلام تحت سيطرة الحكومة إلى حد كبير. خلقت هذه المسارات المتباينة اختلافاً كبيراً في كشف العلاقة بين حرية الإعلام والمعرفة السياسية للمواطنين كممارسة ديمقراطية.¹

تعتبر حرية وسائل الإعلام ضرورية بشكل عام للمجتمعات الديمقراطية. إذ لا يمكن للأفراد عمومًا الحصول على معلومات كافية من تلقاء أنفسهم لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل السياسية العامة لحكوماتهم، لذلك يعتمدون على وسائل الإعلام لتوفير المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر وسائل الإعلام بالنسبة لهم منبراً للمناقشة العامة وتبادل الرأي، وهي بذلك تؤدي وظيفة البحث عن الحقيقة وتثقيف الجمهور والعمل كجهة مراقبة على الحكومة.

تساعد وسائل الإعلام الحرة كذلك على ضمان تلبية مبدأ الدعاية الديمقراطية - والتي يشار إليه أحياناً بالشفافية - إذ تشير الدعاية بالمفهوم الديمقراطي إلى جعل المعلومات حول عمليات الحكومة وممارساتها السياسية، الاقتصادية والثقافية علنية ما يوفر الفرصة لمناقشتها لدى العامة والتدقيق فيها، ويعتقد الكثيرون أن هذه الوظيفة لوسائل الإعلام تمنع وتصحح انتهاكات السلطة لمبادئ

¹ : Leeson, P. T. (2008). Media freedom, political knowledge, and participation. Journal of Economic Perspectives, 22(2), 155-169, p 157.

الديمقراطية، بالإضافة الى تحمل مسؤوليتها نحو مساءلة السلطة الحاكمة والسعي لحماية المصلحة العامة للمواطن. وعلى العكس من ذلك، توفر وسائل الإعلام معلومات عن رأي المواطن ومخاوفهم للقادة السياسيين وغيرهم ممن هم في السلطة ودوايب الحكم¹. في الغالب يتم سرد أهم الوظائف الديمقراطية التي يمكن أن تتوقع من وسائل الإعلام أن تؤديها في مقال غالبًا ما يتم الاستشهاد به بواسطة **Gurevitch** و **Blumler** (1990). وتشمل هذه الوظائف مراقبة التطورات الاجتماعية والسياسية، تحديد أكثر القضايا ذات الصلة بالعمل الديمقراطي وتوفير منبر للنقاش عبر مجموعة متنوعة من وجهات النظر، ومساءلة (المحاسبة الاعلامية) المسؤولين عن الطريقة التي يمارسون بها أدوارهم في السلطة، توفير كل الحوافز للمواطنين للتعلم، الاختيار والمشاركة في العملية السياسية، بالإضافة الى مقاومة جهود القوى المختلفة التي تريد ضرب الديمقراطية خارج أطر وسائل الإعلام².

وفي هذا يتفق العديد من العلماء على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في إعداد التقارير السياسية، وهو مجال أساسي للتنمية في أي نظام سياسي. فالسياسة دون التركيز على الكثير بؤس حياة المواطن التي تسبب النزاعات والصراعات السياسية حولها، والتي تمثل جوهر العمل الديمقراطي الذي يشيد بالعدالة الاجتماعية، يمكن أن ترسم صورة إيجابية عن مدى عيش المجتمع في رفاهية. وفي هذا اعترف كل من **شاو وماكومبز Shaw and McCombs** بحقيقة أن مراقبة وسائل الإعلام للأحداث والقضايا تدور حول وضع جدول أعمال للإهتمامات بالعمل المدني (الجمعيات والمنظمات المدنية) في حياة المواطن، نظرا لأهميته في متابعة النشاط السياسي. وبشكل عام، فوسائل الاعلام هي من تحدد نوع الأخبار التي يتم نقلها للمواطن، وبذلك فهي تحدد ما يتم ذكره أو مناقشته يوميًا. كما لاحظ **ماكومبز وماورو** من جانبهما أن وسائل الإعلام تسعى إلى استخدام مختلف أشكال وأساليب الاقتناع نحو جمهورها الاعلامي لإقناعه بدرجة أهمية القضايا السياسية التي تتناولها إعلاميا، وتنتظر أن يُنظر إليها بشكل ذو أهمية من قبل جمهور الإعلام المستهدف³.

2-2- تأطير وسائل الإعلام للأنظمة غير الديمقراطية:

تعتمد الأنظمة غير الديمقراطية (الاستبدادية، التسلطية صاحبة الوصاية) على وسائل الإعلام كإحدى الأدوات الأساسية للحفاظ على سلطتها. فقد شاع استخدام مفهوم إعلام السلطة في ظل هذه الأنظمة الاستبدادية، التي توظف الاعلام سياسيا في عملية تشكيل وإعادة تشكيل الرأي العام من خلال دعم سياسة النظام القائم والدعوة الى كل اختياراته السياسية والتعبئة نحو تحقيق مساره السياسي، وبهذا يصبح الاعلام أحد أهم الأدوات في صناعة السلطة لذاتها والحفاظ على استمرارها من خلال **بروباغندا Propaganda** اعلامية مُحرّفة تُغلب مصلحة على أخرى (الانحراف الإعلامي). فالإعلام قادر على تشكيل مفاهيم وتصورات

¹ : Jennifer L. Eagan (25/11/2019). Media freedom, available online on: <https://www.britannica.com/topic/media-freedom>.

² : See Fog, A. (2004). The supposed and the real role of mass media in modern democracy. Unpublished manuscript, Working paper, 2004-05-20, last modified 2013-07-03.

³ : Ekeanyanwu, N. T. (2013). Media freedom, political conflicts and the Nigerian cultural dialects: - American example. Politics, culture and the media in Nigeria. Ibadan: Stirling-Horden Publishers Limited, pp 148-149.

الراي العام في كافة القضايا بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الراي العام السياسي المحلي. وقد ذهب علماء السياسة في هذا الى حد القول بان وسائل الاعلام تعتبر جزءا من النسق السياسي تستخدمها النخبة الحاكمة والقيادات السياسية لإضفاء الشرعية والمصدقية على النظام السياسي، وتدعيم المؤسسات السياسية القائمة، وتبرير السلوك السياسي للقادة والمسؤولين.¹

ونادراً ما تستخدم الأنظمة غير الديمقراطية وسائل الإعلام فقط كأدوات دعائية، بل تمتلك الكثير من القدرة على إنشاء وإدامة أطر إعلامية قوية تحشد الولاء بين أفراد المجتمع، وغالباً ما تعتمد على قصة التنمية الاقتصادية والتحديث بشكل استراتيجي، ويتم إستغلالها وتداولها عبر وسائل الإعلام لتعزيز شرعية الحكام غير الديمقراطيين.² بعض هذه الأنظمة غير الديمقراطية تعتبر وسائل الإعلام صناعة مهمة فتوفر لها استثمارات كافية لتطوير مجالاتها التكنولوجية لزيادة قدرتها التنافسية على مواجهة الراي العام على الصعيد الدولي خدمة لأجندتها السياسية.³

تتمثل استراتيجية وسائل الإعلام في معظم الأنظمة غير الديمقراطية في التعامل مع المعارضة السياسية والاحتجاج الشعبي بشكل عام في منظور تعزيز "القانون والنظام". وتعتبر الأنشطة المعارضة من منظور هذه الإستراتيجية فإنه رسمياً أي محاولات احتجاجية تعد بمثابة مصدرا لتقويض الاستقرار السياسي وخلق "الفوضى" بالنسبة للنظام القائم. وفي الوقت نفسه، فإن تدفق المعلومات لوسائل الاعلام محدود من خلال الرقابة و/ أو الضغوط غير الرسمية على وسائل الإعلام لمنع انتشار التعبئة الشعبية، إذ تقوم بعض الأنظمة بتأطير جميع الاحتجاجات والثورات بالتعامل معها بالطريقة نفسها - كلاً من الاحتجاجات المناهضة للنظام وتلك التي تتميز بمطالب خاصة كالمطالب العمالية وغيرها من مطالب الجماعات كانت ثقافية واجتماعية أو سياسية.⁴

يمكن الجزم أن وسائل الاعلام في فترة حكم بوتفليقة لمدة 20 سنة، عملت لصالح حكومة بوتفليقة وخدمت نخبته السياسية الحاكمة (حزب الافلان **FLN** وحزب الأرندي **RND** وهما حزبا الأغلبية) وسوقت لمشروعه طيلة أربع عهديات سياسية كاملة، بل وأرادت إعادة الكرّة للمرة الخامسة.

ان وسائل الإعلام في الأنظمة غير الديمقراطية تنقل للمواطن القضايا والمعلومات التي تهدف من خلالها الى تخويله وهويل الواقع بما يجعل المواطن لا يعرف الحقيقة من الزيف في العديد من الاخبار عبر ما تنقله وسائل الاعلام، ويتم ذلك من خلال التسويق لهذه الحقائق المغلوطة بشكل هستري وعلى أنها تهديد كبير لاستقرار المجتمع والدولة على حد سواء، فوسائل الاعلام الجزائرية لم تتعامل مع الحراك الشعبي بحرية إعلامية تامة بل حاولت أن تنقص من قيمة الفعل الاجتماعي الشعبي كثورة سلمية نحو بناء دولة المؤسسات والحريات، ومن حركته نحو التحول الديمقراطي وتغيير نظام الحكم الذي تحول خلال 20 سنة الى حكم استبدادي ديكتاتوري في دولة جمهورية. في حين أن القضايا الأكثر خطورة في مجتمعنا والصادرة عن الحكام والسياسيين كانت تمر دون أن يلاحظها أحد، لولا أن

¹: مصطفى عوي والطيب بلوصيف (2014). الإعلام والتحول الديمقراطي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 3، العدد 9، الصفحة 81-101 ن ص ص 87-88.

²: Voltmer, K. (2013). The Media in Transitional Democracies, [Kindle e-book]. Cambridge: Polity Press, p 66.

³: Ibid, p 77.

⁴: Vladislavljević, N. (May 2015), Ibid, p 21.

الشارع بحركته الاحتجاجية حركها عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي (الاعلام البديل - صحافة المواطن) لِمَا كان لها من صدى إعلامي، ذلك أن وسائل الاعلام كانت مقيدة ومكبلة بخوفها من السلطة ومن القوانين العقابية التي يحتويها قانون الإعلام الجزائري، أو نتيجة توجهاتها السياسية (سياسة القنوات-المستقلة- المتبعة من أصحابها) أو نظير مصالح اقتصادية محضة (المداخل المالية للمؤسسة الإعلامية) لا تساهم في نقلها للرأي العام (المجتمع)، فالعديد من القنوات الإعلامية الجزائرية خاصة المستقلة منها **كقناتي البلاد والنهار** تعمدتا السكوت وعدم رؤية الحراك الشعبي في الشارع بعد تشديد السلطة الفعلية من لهجتها، وكيف أصبحت هذه القنوات تتعامل مع الحراك الشعبي بذاتية تعتمد من خلالها تضليل الرأي العام من خلال العديد من الحصص الإعلامية بخبراء وأكاديميين مغشوشين تابعين لجهات معلومة كانت سياسية أو أيديولوجية في محاولة لحجب صوت الشارع الجزائري ومغالطته، ومن بين هذه القضايا قانون المحروقات الذي لم تساهم وسائل الاعلام في نقل انشغالات المواطن الجزائري حوله بالنسبة لممثليه السياسيين في البرلمان، أو محاولة التوضيح للرأي العام فحوى هذا القانون من خلال مناقشات إعلامية صريحة عنه.

إن تزيف الحقائق أو تحويلها يؤدي في غالب الاحيان إلى خلق تدابير وتشريعات وحتى قوانين غير ضرورية، تعطل الممارسة الديمقراطية الفعلية في المجتمعات التي تنشدها.

3- تحدي وسائل الاعلام والديمقراطية في الجزائر:

إن الجدل حول وسائل الإعلام اليوم هو أمر يقود حتما نحو الجدل القائم حول الديمقراطية. علاوة على ذلك، فإن الآراء المتضاربة حول تاريخ الاعلام تعكس غالبًا الخلافات حول الديمقراطية وإمكاناتها، فكثير من الأفكار التأسيسية حول وسائل الإعلام من كتابات والتر ليبمان وجون ديوي **Walter Lipmann and John Dewey** في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين إلى أعمال يورغن هببرماس **Jurgen Hebermas** وآخرين في العقود الأخيرة، كانت وسائل الاعلام موضع اهتمام فكري واسع النطاق بسبب آثارها على الديمقراطية. هل تطورت وسائل الإعلام وتطور طموحها الديمقراطي؟ أم أن الإعلام مجرد "شبح" في حد تعبير ليبمان، أو يمكن أن تكون قوة بارزة في المسار الديمقراطي وفي تحقيق الحكم الذاتي الشعبي إذا كان بإمكانه توفير المعلومات والوسائل اللازمة للنقد والحوار حول الديمقراطية¹.

في ضوء هذا التساؤلات التي يمكن أن نجيب عنها في ضوء التجربة الإعلامية الجزائرية نحو التحول الديمقراطي في التسعينيات أو في مسارها نحو البحث عن الديمقراطية المنشودة منذ حراك 22 فيفري 2019.

وباعتباره الاعلام الاداة الأكثر فعالية في علاقة السلطة بالمواطن، ظل الإعلام الجزائري يحتكر جزءا هاما من عناية السلطة السياسية على مر العقود الطويلة التي انقضت منذ استقلال البلاد عن فرنسا الى يومنا. فالتحدي الذي تعيشه المؤسسة الإعلامية اليوم ليست وليد سنوات الديكتاتورية فحسب وعهد الحزب الواحد منذ 1978 الى غاية 1989، بل هو نتيجة التصور الكلي والشمولي

¹ : Kadijat Kadiri, et all (2015). Mass Media for Sustainable Democracy and Development in Nigeria. Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 17, No.2.

الذي صاغته السلطة السياسية والقانونية منذ عقود، والتي نصت على العديد من النصوص القانونية والممارسات الاعلامية ذات الطابع الزجري العقابي، التي منحت السلطة بواسطتها إحتكار الفضاء الإعلامي منذ عهد الرئيس هواري بومدين تقريبا. فمنذ التسعينيات من القرن الماضي وسائل الاعلام الجزائرية (والتي كانت كلها قنوات عمومية في تلك المرحلة مع تعدد واستقلالية الصحافة المكتوبة) كانت تمثل هاجسا شعبيا نحو تحقيق الديمقراطية والعمل الديمقراطي من خلال ما تنقله من معلومات وأخبار عن الحراك والتحول السياسي في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر السياسي، رغم عدم إحترافيتها وضعفها الى جانب قصورها التكنولوجي لمواكبة وتغطية كل الاحداث والوقائع في آنها، بالإضافة الى انها كانت رهينة كمؤسسة عمومية لا يمكنها الخروج عن الإطار العام للدولة وعن فلسفتها السياسية المتبعة في تلك المرحلة.

بعد مرحلة التسعينيات والتحول التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وسعي الجزائر الى سد الفجوة الرقمية والتكنولوجيا من أجل تحسين الخدمة الإعلامية والوصول الى أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع الجزائري، ووفق قانون الاعلام الجزائري لسنة 1990 الذي فتح بابا للحرية والتعددية الإعلامية (المكتوبة خاصة) من جهة، إذ أنه سمح بصدور عشرات العناوين الصحفية، واعترافه بحق المواطن في الإطلاع بموضوعية على الواقع. ولكنه قام من جهة أخرى بتقييد الحرية الإعلامية، حيث خصص هو الآخر بابا كاملا للأحكام الجزائية، حتى لُقّب بقانون عقوبات ثان. فقد احتوى في بابه السابع على 22 مادة جزائية وهي تشكل هاجسا عقابيا من حيث شدة العقوبات المنصوص عليها، كما أنها غامضة وعمامة من حيث تحديد الخطأ أو "الجنائية المهنية" والأمر يتعلق بالمساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية والسياسة الخارجية والأسرار الاقتصادية والإستراتيجية العسكرية، كما تعاقب هذه النصوص القذف والشتم والتحريض. هذا ما يترك للدولة مجالا واسعا أمام تدخلاتها والتأثير على العمل الإعلامي بالنسبة للإعلام المستقل¹.

وقد واجهت المؤسسة الإعلامية في هذه المرحلة صعوبات في أداء عملها، منها صعوبة الوصول إلى الخبر بالنسبة للإعلام المستقل فكانت في البداية من أكبر العراقيل. حيث أن أكبر حجم من الأخبار كانت تأخذه من وكالة الأنباء الجزائرية وهي مؤسسة عمومية. أما المراسلون فإن عملهم وإمكانياتهم وحتى عددهم لم يكن يسمح لهم بتغطية الأخبار المحلية بشكل كاف وشامل ومتابعة القضايا والملفات الاقتصادية بشكل دقيق. أما وكالات الأنباء الأجنبية فلم تكن تقدم سوى الأخبار الدولية وبعض الأخبار الوطنية غير الدقيقة والجانبية. فكان الاعلام المستقل يعتمد في هذه المرحلة على ما تقدمه وكالة الأنباء الجزائرية بشكل شبه كلي²، وهذا ما أضعف قدرتها على إيصال الخبر والمعلومة كاملة إلى المواطن الجزائري والتقصير في مهمتها نحو نشر الديمقراطية وحرية الممارسة الاعلامية.

¹: قلاطي عبد الكريم (ديسمبر 2017). إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 8، الصفحة 143-182.

²: قلاطي عبد الكريم (ديسمبر 2017). مرجع سابق.

أما في السنوات الأخيرة والتي إمتدت مع عهدة الرئيس بوتفليقة لمدة عشرين سنة كاملة شهدت وسائل الاعلام في بداية حكم بوتفليقة تضيق اعلامي كبير بدعوى " الأمن القومي " وفكرة حماية المجتمع، ودفعت بالإعلام الجزائري للتقرب من الحكومة التي بدورها شددت الرقابة عليه فوجهت العديد من القوانين القمعية الجديدة ضده. وبالتزامن مع ظهور العولمة صارت الديمقراطية السياسية مطلباً. لكن ذلك لم يجد نفعاً، ذلك ان الاعلام لم يرقم بدوره في ادماج الشعب في القضايا السياسية العامة، بل برزت العديد من التكتلات الاعلامية الضخمة تهتم بالربح بالدرجة الأولى إنطلاقاً من فكرة بناء طبقة برجوازية قادرة على مواكبة النظام الرأسمالي العالمي، حتى ان هذه الفكرة سمحت بظهور بارونات الاعلام الذين بدؤوا يتعدون شيئاً فشيئاً عن غرف الاخبار ليشاركوا في العمل السياسي في ظل حماية الدولة لهم شريطة تحقيق الاجندة السياسية لحكومة بوتفليقة.

3-1- الإعلام ومحاولة الديمقراطية في الجزائر:

في الديمقراطية، من المفترض أن يحكم الشعب. لكن لا يمكن أن يكونوا حكماً جيدين دون الوصول إلى معلومات جيدة وبعض المهارات والفهم في كيفية التفكير والتحليل في ظل هذه المعلومات. وفي ظل ديمقراطية سريعة التغيير، تأتي مصادر المعلومات الجديدة والمشاركة من وسائل الإعلام، وذلك من تقييم مدى جودة وسائل الإعلام - الصحف - الأخبار ، المجالات ، وسائط البث ووسائط الإنترنت - في تكوين الأشخاص وتشكيل الرأي العام، كما أنها مهتمة بمساعدة وسائل الإعلام هو القيام بعمل أفضل في تغطية ومرافقة كل التغييرات في المجتمع، فمن المفيد في بناء الديمقراطية فهم كيفية تأثير الاعلام على فهم الجمهور وصنع السياسات، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في العملية الديمقراطية إعلامياً، بالإضافة الى معرفة ما إذا كان هناك بعض الطرق التي يمكن من خلالها مساعدة وسائل الإعلام أن تعمل بشكل أفضل، بحيث تحقق الديمقراطية من خلال حكم كل من الشعب وحكومته البلد بحكمة¹.

الى وقت قريب، كان العالم العربي يعتبر استثنائياً في الحكم لأن الديمقراطية لم تتقدم كثيراً كممارسة في المنطقة مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت معظم الدول العربية نماذج مختلفة من التحرير، وفي بعض الحالات ممارسة جزئية للديمقراطية ولفترة محدودة من الوقت. معظم هذه الإصلاحات كانت مدفوعة بالتوجه الاقتصادي الليبرالي، والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات².

وفي سياق الحديث عن الممارسة الجزئية للديمقراطية، عاشت الجزائر في التسعينات من القرن الماضي (وهي مرحلة تحول العالم الى النظام الاقتصادي الليبرالي) تجربة للتحول في نظام الحكم ومحاولة التحول الى الديمقراطية، غير أن هذه التجربة نحو إرساء قواعد نظام ديمقراطي جديد أجهضت قبل الولادة، ليعود بعدها نظام الحكم الاستبدادي الى الساحة بعد فترة وجيزة جداً. صحيح أن هناك

¹ : Rensberger, B. (2007). Media and Democracy. Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences, 60(2), 19-20.

² : Cavatorta, F. (2009) 'The Middle East and North Africa', in Christian W. Haerpfer, Patrick Bernhagen, Ronald F. Inglehart, and Christian Welzel (eds), Democratization (Oxford University Press).

مؤسسات للدولة المدنية والديمقراطية والانتخابات، لكنها جميعها شكلية ولا تشارك على الإطلاق في القرارات المسؤولة للبلاد¹. فهي مجرد محاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي وتضليل الرأي العام المحلي والدولي، إلا أنه في حقيقة الامر ظلت عملية صنع القرار الى اجل غير بعيد (قبل سقوط نظام بوتفليقة وزبانيته) في أيدي مجموعات غير خاضعة للمساءلة وغالبًا ما كانت غير منتخبة (الدولة النواة)².

غير أن الشارع الجزائري فاجئ النظام الحاكم وكل مؤسساته منها المؤسسة الإعلامية بالحراك التاريخي يوم 22 فيفري 2019، والذي يعتبر هذا التاريخ بمثابة بداية للتحوّل الديمقراطي الحقيقي في الجزائر، من خلال حركة ثورية وطنية لتصحيح مسار بناء الدولة بعد ان عاثت السلطة المطلقة فيها فسادا وحولتها الى ملكية خاصة تسامو بها مصالح الشعب في الداخل والخارج، وقد حاول الاعلام مجارته بعدما أقرت السلطة الحاكمة (الفعلية) بأحقية مطالب الحركة الشعبية السياسية وعلى رأسها الإطاحة بالرئيس بوتفليقة وحكومته. غير أن وسائل الإعلام الجزائرية التي كانت ترافق الحراك في العديد من خرجاته كل يوم جمعة وتقوم بتغطية مجرياته (تقريباً ابتداءً من الجمعة الرابعة) منها على سبيل المثال لا الحصر قناة البلاد، النهار والمغربية رغم تعارض التوجهات السياسية لكل من هذه القنوات، والتي رافقت الحراك بالعديد من الحصص النقاشية المباشرة وغير المباشرة وعلى امتداد الأسبوع، إلا القنوات العمومية التي كانت مساندتها محتشمة أو شبه منعدمة في تغطيتها للحركة الشعبية الواسعة نحو تغيير النظام وتأسيس نظام ديمقراطي تركز أسسه على المشاركة الشعبية فيه.

إلا أن هذه القنوات ما عدا قناة المغربية وبعد الخطاب التاريخي بتاريخ 2019/09/29 والذي جاء مضمونه موجها لوسائل الاعلام بضرورة التحلي بالموضوعية والجهر بالحق دون الخوف من أحد، بالإضافة الى الاشارة الى أن من واجب الاعلام أن يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. خطاب مضمونه فيه العديد من الرسائل الضمنية الى المؤسسة الاعلامية، فهو من جهة يدعو الى الموضوعية واستخدام حرية الراي في نقل الاخبار ومن جهة أخرى يضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات والرهانات السياسية التي تحاك ضد الجزائر. غير أن في الخطاب وبقراءة متأنية في مضمونه دعوة صريحة الى ضرورة انحياز الاعلام الى السلطة التي لا زالت ترى في نفسها الوصي الوحيد الذي يمكنه أن يحافظ على مصلحة الوطن وأن الشارع لا يزال غير ناضج سياسيا وغير واعى بالمصلحة الوطنية وغير مستعد للتحوّل الديمقراطي على الأقل في هذا الوقت الراهن الذي يسوده توتر سياسي دولي بالمنطقة والتكالب على خيراتها (منطقة شمال افريقيا؛ تونس وليبيا).

3-2- وسائل الاعلام بين الصراع السياسي والمطلب الشعبي لحراك 22 فيفري:

بالنظر إلى حقيقة الحراك الشعبي وما يقابله من صراع سياسي على مستوى الأحزاب والسلطة، والذي يمثل نتيجة طبيعية للمفاوضات المفروضة على مستوى الممارسة السياسية ولعبة السلطة، فمن المدهش أن نجد الاعلام لا يعمل بشكل الصحيح نحو إرساء قواعد الديمقراطية التي تكفل للشعب الموجود في الشارع ان يساهم في صناعة سياسة الحكم في بلده.

¹ : Khechib, Djallel (August 2018). The crisis of democracy in Algeria; why was the “arab Spring” stumbled there?,

² : See Willis, M. (2002) ‘Political Parties in the Maghreb: The Illusion of Significance? Journal of North African Studies, 7/2: 1–22.

ان جذور الصراع السياسي وعلاقته بالإعلام في الجزائر معقدة ومتعددة الإبعاد ومرتبطة بمفهوم الهوية والانتماء الثقافي، والذي شكل حجر الأساس في اللعبة السياسية بالنسبة للسلطة في علاقتها بالإعلام الذين لديهم انتماءات مختلفة في العرق واللغة والدين والممارسة الثقافية والأيدولوجية السياسية. وبالتالي، فإن المؤسسة الاعلامية ليست محصنة من آثار الصراع السياسي والتوجهات الأيدولوجية للسلطة او الأحزاب السياسية أو حتى ضغط الشارع بمطالبه السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية.

إن الوضع الواضح في كل هذه السيناريوهات هو أن الاعلام غالباً ما يقع في مثل هذه الصراعات فأعضاء المؤسسة الاعلامية الجزائرية هم جزء لا يتجزأ من أشكال التعبيرات الثقافية والسياسية المختلفة التي تتمتع بها البيئة الجزائرية، فهذا يعني ضمناً أن ممثلي الاعلام لديهم عواطف سياسية وثقافية، والتي يمكن أن تُلوث وتُحول تقاريرهم الإعلامية السياسية والثقافية وقد يكون ذلك مؤثراً بشكل خطير للغاية في مسار التحول الديمقراطي في بناء الدولة الجزائرية الجديدة. كمثال نجد أن هناك من القنوات من كانت تعمل على تحويل الواقع وتضخيمه إعلامياً كما تفعله قناة المغاربية في نقلها للحراك الشعبي الجزائري في سعيه نحو تحقيق الديمقراطية، والكل يعلم توجهه السياسي والثقافي لهذه القناة، وقد أصبح ذلك واضحاً عليها في نقلها للخبر والمعلومة الكاملة للمواطن الجزائري بمستوى كبيرة وفي سياقات غير موضوعية تتسم بذاتية سياسية وثقافية في التحليل، ساعية بذلك الى تحويل بعض القضايا التي لا تستدعي كل ذلك الصخب الإعلامي.

لقد ولدت قضية الصراع السياسي منذ سنة 2004 في مجتمعنا اهتماماً كبيراً لدى المواطن الجزائري ورفعت من سقف مطالبه السياسية، الاقتصادية والثقافية، وفي هذا الصدد لعبت المؤسسة الإعلامية دور "العيون والآذان" للمجتمع، بطريقة أو بأخرى في نقل الصراعات السياسية أو حتى الثقافية، غير أنها كانت ترجح التوجه العام للدولة على حساب المعارضة في الساحة السياسية والثقافية أو غير ذلك. ومنذ سنة 2012 زادت حدة الصراع السياسي بين الطبقة الحاكمة والشعب الجزائري غير أن المؤسسة الإعلامية وعبر العديد من قنواتها العمومية أو الخاصة مارست التعقيم الإعلامي على العديد من القضايا المصرية خاصة ما تعلق منها بمرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعدم قدرته على أداء مهامه كرئيس لدولة الجزائرية وغياب تمثيله في العديد من المحافل والمناسبات الدولية وحتى الوطنية.

حاولت وسائل الاعلام الجزائرية منذ تاريخ 22 فيفري 2019 ان تكون في قلب الحدث وترافق الحراك الشعبي الذي يمتاز بالعديد من الخصائص التي جعلت منه نموذجاً في المطالبة بتحول النظام من طرف الشعب، فكان صوت الشارع أكبر من كل الابواق الأخرى (السلطة) ما جعل الخيار الأفضل لبعض المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمسموعة التموقع مع الشعب محاولة نقل الانشغالات السياسية التي ينادي بها الشارع الجزائري للسلطة الحاكمة، وقد ساهمت هذه الهبة الإعلامية في تحقيق بعض من مطالبه المرفوعة. غير أن المؤسسة الإعلامية الجزائرية عاودت التخندق من جديد في صف السلطة ولعبت دور الراعي الرسمي لسياستها في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الحراك الشعبي في مطالبته بإعادة بناء الدولة والتحول نحو الديمقراطية.

4- خاتمة:

إن مستوى وطبيعة التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هذا يمكن أن تكفل الحرية لوسائل الإعلام في معالجة العديد من القضايا بأبعادها المختلفة، كما أن هذه الحرية تعتبر مكفولة دستوريا مع إعادة النظر في بعض القوانين العقابية من المواد الجزائية في قانون الاعلام الجزائري. إن هناك من النماذج في العالم لحرية الاعلام والصحافة المثيرة للاهتمام والتي تستقطب العديد من الدول لها (النموذج الفنلندي والسويدي)، لأن هذه النماذج الفريدة لحرية وسائل الاعلام العالمية مستمدة من المجتمع نفسه، وتخضع لسلطته الثقافية والاجتماعية كما تخضع السياسة لسلطته في إطار الممارسة الديمقراطية.

في حين ما زالت الحريات التي تتمتع بها وسائل الإعلام الجزائرية تخضع لسياسة الامر الواقع (السلطة)، حيث تسطر حرمتها لصالح تحقيق سياسة الدولة حتى وإن كانت في غير صالح شعبها، وعليه ونظرا لمسار التطور والاختلاف في التجارب السياسية بحثنا عن الديمقراطية التي تكفل للمواطن الجزائري حقه السياسي، ان تبني حرية إعلامية فريدة من نوعها هي الأخرى حتى ولو على المستوى العربي والافريقي مبدئيا.

ان مطالب الشارع الجزائري من خلال حركته الاجتماعية الواسعة والفريدة من نوعها بسلميتها كتجربة سياسية رائدة في دول العالم الثالث ودول العالم العربي نحو التحول الديمقراطي في بناء دولة الحريات، يمكن أن تفتح الأبواب أمام الاعلام الجزائري لأن يكون نزيها ومستقلا ويمارس حرته التامة في نقل الخبرات والمعلومات السياسية والثقافية المتنوعة التي تكفل حقوق المجتمع الجزائري المدنية في إطار مرافقة الدولة ومحاسبتها في حالة تجاوزها على حقوق المواطن سياسيا.

تسعى مختلف اللوائح الحكومية المتعلقة بالممارسة الإعلامية إلى ضمان تصرف وسائل الإعلام ضمن معايير المصلحة العامة. ومع ذلك، فالجدل القائم حول طبيعة هذه اللوائح الحكومية والتي تتداخل مع حرية وسائل الإعلام وتنتهك حق حرية الممارسة الإعلامية بكل شفافية ونزاهة ودون تزيف وانحراف إعلامي. الا أنه ومن ناحية أخرى، قد تكون بعض اللوائح الحكومية ضرورية للسيطرة على وسائل الإعلام الخاصة التي تريد أن تهيمن على الجمهور من خلال الهيمنة على المعلومة.

في ظل الأشكال الجديدة من وسائل الإعلام وخاصة سهولة الوصول الى الإنترنت التي ساهمت في طرح المزيد من القضايا المصيرية والحساسة ومناقشتها بحرية إعلامية كبيرة (صحافة المواطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي). وفي هذا يعتقد الكثيرون أن هذه المنافذ الجديدة وغير المنظمة لمناقشة العديد من القضايا العامة تعمل على ديمقراطية وصول الشعب إلى وسائل الإعلام وزيادة المشاركة في النقاشات العامة التي تثيرها من أجل الرأي العام، في حين يشعر آخرون بالقلق من أن هذه المنافذ الاعلامية الجديد وغير المنظمة والتي لا تخضع للمراجعة والمراقبة ستزيد من تزايد المعلومات الخاطئة والتي بدورها يمكن أن تساهم في تشويه الرأي العام ومغالطته على المستوى السياسي، خاصة وأن العديد من هذه الأشكال الجديدة لوسائل الإعلام ذات طابع دولي وتتعدى حدود الزمان والمكان ما يصعب السيطرة عليها من قبل أي مجتمع سياسي لوحده. وبالتالي، يجب التأكيد على الحاجة الماسة إلى ضمان الاستقلالية المؤسسية لبعض المؤسسات وخاصة المؤسسة الاعلامية لكي تلعب دورها الرقابي في التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية التي ينشدها الشعب.

قائمة المراجع:

- 1- مصطفى عوفي والطيب بلوصيف (2014). الإعلام والتحول الديمقراطي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 3، العدد 9، الصفحة 81-101.
- 2- قلاتي عبد الكريم (ديسمبر 2017). إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 8، الصفحة 143-182.
- 3- Cavatorta, F. (2009) 'The Middle East and North Africa', in Christian W. Haerpfer, Patrick Bernhagen, Ronald F. Inglehart, and Christian Welzel (eds), Democratization (Oxford University Press).
- 4- Ekeanyanwu, N. T. (2013). Media freedom, political conflicts and the Nigerian cultural dialects: American example. Politics, culture and the media in Nigeria. Ibadan: Stirling-Horden Publishers Limited.
- 5- Fog, A. (2004). The supposed and the real role of mass media in modern democracy. Unpublished manuscript, Working paper, 2004-05-20, last modified 2013-07-03.
- 6- Glassner, Barry. 1999. The Culture of Fear. New York: Basic Books.
- 7- Hedwig, S (March 2002). 'In the name of democracy' The paradox of democracy and press freedom in post-communist Russia, Paper prepared for the ECPR Workshop on Political Communication, the Mass Media, and the Consolidation of Democracy, Turin, 22-27 March 2002.
- 8- Jennifer L. Eagan (25/11/2019). Media freedom, available online on <https://www.britannica.com/topic/media-freedom> .
- 9- Kadijat Kadiri, K., Muhammed, Y. A., Raji, A., & Sulaiman, A. R. L. (2015). Mass Media for Sustainable Democracy and Development in Nigeria. Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 17, No.2.
- 10- Khechib, Djallel (August 2018). The crisis of democracy in Algeria; why was the "arab Spring" stumbled there?.
- 11- Leeson, P. T. (2008). Media freedom, political knowledge, and participation. Journal of Economic Perspectives, 22(2), 155-169.
- 12- McChesney, Robert W. 1999. Rich Media, Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times. University of Illinois Press.
- 13- Rensberger, B. (2007). Media and Democracy. Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences, 60(2), 19-20.
- 14- Vladislavljević, N. (May 2015). Media framing of political conflict: A review of the literature, Charlotte Elliott, University of Leeds, United Kingdom.
- 15- Voltmer, K. (2013). The Media in Transitional Democracies, [Kindle e-book]. Cambridge: Polity Press.
- 16- Willis, M. (2002) 'Political Parties in the Maghreb: The Illusion of Significance? Journal of North African Studies, 7/2: 1-22.